البعد الاجتماعي للتغير الديموغرافي في ليبيا

د. حميدة العباسي

قسم علم الاجتماع كلية الآداب، جامعة طرابلس، ليبيا

h.elabasi@uot.edu.ly

ملخص البحث

يحتل موضوع التغير السكاني في علاقته بالجوانب الاجتماعية لأي مجتمع أهمية كبيرة في الأدبيات الديموغرافية، بسبب العلاقة التداخلية والمحكمة بين تلك الجوانب من جهة، والظواهر السكانية التي أصبحت أحد المؤشرات التي تقاس بواسطتها عمليات التحول والتغير في المجتمع، وانطلاقاً من حقيقة أن المكونات السكانية تعد العلة والمحرك الأساسي للتغير الاجتماعي في المجتمعات، ومن أهمية دراسة التأثيرات الاجتماعية التي تحدث تبعاً للتغير في المسألة السكانية، فقد تمحورت هذه الدراسة في الكشف عن جملة التغيرات السكانية الحاصلة في المجتمع الليبي، ومحاولة الكشف وتحديد أثر البعد الاجتماعي للتغير الديموغرافي سالف الذكر على المجتمع، وتحديد واقع الظاهرة في مجتمع واكب تغيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية نجمت عن عمليات التحديث وآلياته، وقد خلصت الدراسة إلى أن التغيرات السكانية تترك تداعيات اجتماعية على نواحي الحياة في المجتمع، وعلى العلاقات الاجتماعية بين الافراد ومنظومات القيم الثقافية والدينية والاجتماعية، تمثل أبرزها في تهديد القيم المجتمعية والمساس بالمنظومة الثقافية للمجتمع الليبي، اضافة إلى اضعاف بعض الروابط بين الافراد والتأثير على العلاقات الاجتماعية فيما بينهم، وحدوث مشكلات تتعلق بالانسجام بين سكان المناطق المهاجر اليها والمهاجرين، والتأثير على المكون الديموغرافي وغيرها.

الكلمات المفتاحية : التغير الديموغرافي، المجتمع الليبي، التداعيات الاجتماعية، المنظومة الثقافية، القيم المجتمعية.

The Social Dimension of Demographic Change in Libya

Hamida Abdussalam elabasi

Sociology, faculty of arts and languages, university of Tripoli, Libya

Abstract:

The study concluded that demographic changes leave social repercussions on aspects of life in society, and social relations between individuals and cultural, religious and social value systems, the most prominent of which is the threat to societal values and the infringement of the cultural system of Libyan society, in addition to weakening some ties between individuals and affecting social relations between them, and the occurrence of problems related to harmony between residents of the areas to which they migrated and the migrants, and the impact on the demographic component and others.

Keywords: *demographic change, Libyan society, social repercussions, cultural system, societal values.*

- المقدمة:

يعد المعطى الديموغرافي من أهم المسائل التي ينبغي إيلاءها اهتماماً خاصاً في أي مجتمع، سيما لارتباطها بقضايا الاستقرار والأمن المجتمعي، وتأثيرها في مسارات التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومراميها المختلفة.

وانطلاقاً من أن العلاقة بين السكان والتنمية هي علاقة تفاعلية، حيث يؤثر سكان الدولة ومعدلات نموهم وخصائصهم السكانية والاقتصادية وحتى توزيعهم الجغرافي على امكانيات وفرص التنمية وتحسين نوعية حياة أفراد المجتمع، فقد درج المفكرون والباحثون في حقل العلوم الاجتماعية على دراسة التغيرات الديموغرافية في المجتمعات وسبر أغوارها وتقصي بواعث حركتها والاحاطة بتجلياتها و علاقتها بالظروف والمعطيات المجتمعية الأخرى، فيما خصصت العديد من الدراسات حيزاً كبيراً من اهتماماتها لتبيان حدود العلاقة التكاملية والتأثير المتبادل بين تلك الجوانب وكافة مناحي الحياة في المجتمع .

وفي السياق، فان فهم الواقع الديموغرافي لأي مجتمع وطبيعته وخصائصه، ورصد التحولات الحاصلة في عناصره، وآثاره يعد مدخلاً مهماً في التخطيط ووضع الرؤى الشمولية التحليلية التي تسهم في رسم السياسات التنموية الرشيدة التي تستدمج العنصر السكاني في مكوناتها، وتسعى لأحداث مطابقة كمية ونوعية بين الظروف السكانية والظروف الاقتصادية والاجتماعية.

ونظراً لأهمية العلاقة بين المسألة السكانية والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتغيرات التي يشهدها المجتمع وظروفه المتغيرة، ولأن تحديد مؤثرات هذه الظاهرة يساعد في فهمها وتحديد مستوياتها ووضع السياسات المناسبة للتحكم فيها وتوجيه مساراتها، ارتأت هذه الدراسة معاينة ورصد أهم التأثيرات الاجتماعية لأبعاد التغير الديموغرافي على المجتمع الليبي.

تحديد موضوع الدراسة:

تقدم هذه الورقة نظرة عامة للأبعاد الاجتماعية للتغيرات الديموغرافية على المجتمع الليبي كالتغير في معدلات النمو والخصوبة والوفيات والهجرة، وانماط الانتقال الديموغرافي ويتحدد موضوع الدراسة في التساؤل التالي:

ما الاثار الاجتماعية للتغيرات الديموغرافية على المجتمع الليبي؟

- **أهمية الدراسة:**

قد تشكل هذه الورقة مساهمة نظرية يمكن الاستفادة من نتائجها في توجيه مسارات اهتمام الدولة نحو وضع سياسة سكانية تأخذ في اعتبارها المسائل السكانية.

- **أهداف الدراسة:**

لا قيمة لدراسة لا تطمح لتحقيق أهداف وتجسيد غايات معينة، فالأهداف تحفز الباحث لبذل الجهد والاستمرار لبلوغ المرام، وترنو الدراسة إلى تحقيق هدف يتمثل في بيان أثر التغير الديموغرافي في بعده الاجتماعي على المجتمع الليبي.

- **منهجية الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال التعرف على التبعات الاجتماعية للتغير في عناصر الظاهرة السكانية على المجتمع الليبي.

- **أولاً: مسارات التغير في المعطى الديموغرافي الليبي.**

يطلق على التغير في حجم السكان زيادة أو نقصان مسمى النمو السكاني، والذي تعد دراسته من الظواهر المميزة في العصر الحديث، بالنسبة لأغلب المجتمعات لاسيما النامية منها، وهو من أبرز المؤشرات التي يعتمد عليها عند التطرق إلى موضوع دينامية السكان، ومحأولة رسم ملامح السياسات السكانية في أي مجتمع، وصياغة أهدافها.

وتساعد دراسة النمو السكاني في الكشف عن احتمالية حدوث مشكلات واقتصادية واجتماعية المجتمع، كما يعطي انذار مبكر لمتخذي القرار والمخططين لا عداد سياسات وقائية لتفادي حدوث تلك المشكلات.

وفي الحقيقة لا يمكن احتساب النمو السكاني الا بالاعتماد على ثلاثة عناصر هي المواليد والوفيات والهجرة، والتعبير عنها بمعادلة النمو السكاني المتعارف عليها في علم السكان، غير ان ندرة البيانات الاحصائية الدقيقة ، وعدم مصداقيتها في بعض الاحيان، أمراً يشكل حجر عثرة أمام الدارسين والباحثين في مجال الدراسات التي تسعى لرصد دينامية السكان ، وتتبع مسارات التغير والتحول في معطياتها، وتجعل من غير اليسير الوصول إلى تشخيص دقيق للوقائع الديموغرافية، كما يمثل أحد التحديات الرئيسية التي تعترض واضعي الرؤى والخطط والاستراتيجيات لمختلف السياسات السكانية.

وبالرغم من أن الاحصاءات المتاحة في ليبيا متناقضة في الغالب وغير مؤكدة، وحيث لم يجر أي تعداد بعد عام 2006 ف ،والذي يمثل أحد أهم التحديات الأساسية لتوفير بيانات أكثر واقعية ودقة عن التغيرات السكانية والتي يبنى على أساسها التناول والتشخيص للواقع السكاني وابراز تأثيراته على جوانب المجتمع، إلا أن الاتجاهات التي تعكسها المعطيات الموجودة أمامنا تشير إلى انه ووفقاً لإحصاءات وتقديرات السكان، الصادرة عن مصلحة الاحصاء والتعداد، والتقارير المحلية، فان معدل النمو السكاني شهد تحولات مهمة خلال العقود الأخيرة، أسهمت في انخفاضه على عكس ما كان في السابق.

جدول رقم (1)

يبين التغير في معدل النمو السكاني في ليبيا خلال الفترة (1973 – 2022م)

السنوات	معدل النمو%
1973	3.4
1984	4.2
1995	2.8
2006	1.8
2012	1.75
2020	2.2

- النتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان للسنوات (1973 – 1984 -1995 -2006).
- تقديرات السكان 2012.
- www.bsc.ly

شكل رقم(1)

تطور معدل النمو السكاني في ليبيا خلال الفترة 1973 إلى 2020م

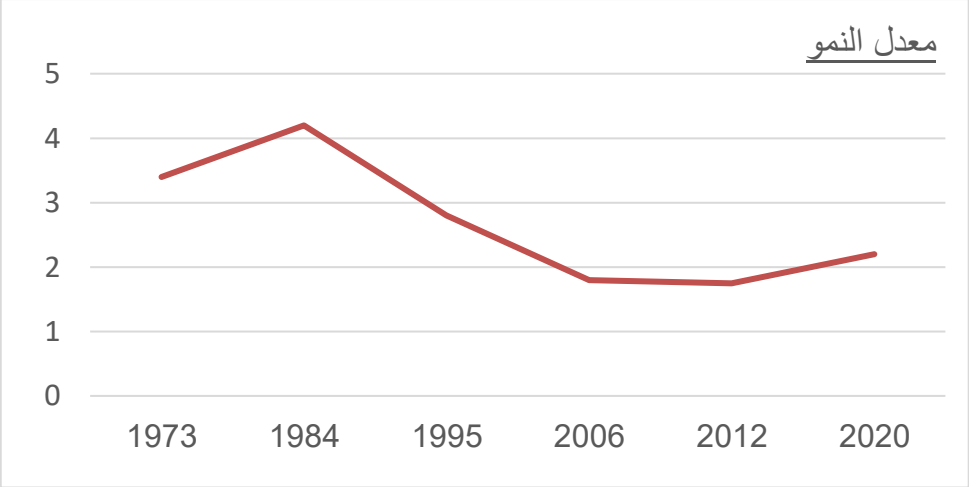

المصدر : استناداً إلى بيانات الجدول رقم1

من خلال دراسة المراحل الديموغرافية للسكان في ليبيا يتبين أن معدل النمو السكاني في ليبيا، بلغ في عام 1973م ف (3-4%)، ثم ارتفع في عام 1984م، ف ليصل إلى (4.2%)، و انخفض بعد ذلك ليصل إلى(2.8%)، وتوإلى الانخفاض عام 2006م، ف ليبلغ (1.8%)،تم بلغ 2.2 عام 2020م .

- ثانياً: محددات التغير في معدل النمو في ليبيا .

إن ارتفاع معدل النمو في البداية يرد في جانب كبير منه إلى واقع التحولات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي رافقت اكتشاف النفط و تصديره، و إلى عمليات التنمية التي أنعشت الاقتصاد المحلي، والتسهيلات التي قدمتها الدولة آنذاك للشباب للحصول على فرص عمل ومساكن، وارتفعت بذلك معدلات الزواج ومعدلات الخصوبة والمواليد، وكان لذلك الأثر الكبير على الهيكل العمري للسكان خلال المرحلة اللاحقة، وتسبب في ارتفاع نسبة صغار السن، ويرد أيضاً إلى اهتمام الدولة بالجانب الصحي والتركيز على حملات التطعيم المختلفة ضد الأمراض، ما أسفر عن انخفاض معدلات الوفيات.

أما الانخفاض الذي شهده معدل النمو في الثمانينات، فيرجع إلى انخفاض معدل الخصوبة، من 7.5 إلى أقل من 3 خلال أربعة عقود فقط، وهي عملية استغرقت أكثر من قرن في أوروبا، (الهيئة العامة

للمعلومات، 2022م، ص 25)، وإلى إلى تأخر سن الزواج، وارتفاع تكاليفه في ظل الأزمات الاقتصادية، كانخفاض أسعار النفط وظروف الحصار الاقتصادي الذي فرض على ليبيا بداية التسعينات، وتعثر الجهود التنموية، وتدني مستويات المعيشة ، وعدم توفر فرص عمل للشباب، وصعوبة الحصول على مسكن في ظل انخفاض مستويات دخول الأفراد.

أيضاً ساهمت متغيرات عدة في رفع مستوى السن عند الزواج، وخفض معدلات الخصوبة والمواليد، كارتفاع نسب مساهمة النساء في النشاط الاقتصادي، وتغير مكانة المرأة في الأسرة، الذي زاد من مساهمتها في القرارات الأسرية المختلفة، وحد من سلطة بعض التقاليد التي تعيقها.

ومع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات شهد معدل النمو انخفاضاً ما أدى إلى الانخفاض التدريجي في فئة صغار السن(0-14)، جراء تراجع معدلات الخصوبة الذي ارتبط بتراجع سن الزواج للجنسين نتيجة لتزايد معدلات التحاق المرأة الليبية بمختلف المراحل التعليمية، ومشاركتها بسوق العمل اسوة بالرجل ، حيث لعبت عوامل التحديث دوراً بارزاً في التغيرات التي أصابت المجتمع وطالت منظومة القيم المجتمعية فيه في اتجاه سمح بتغير المكانة التقليدية للمرأة وعزز من تبنيها لأدوار ومكانات اجتماعية مغايرة ومستحدثة.

كما يعكس تغيراً في قيم واتجاهات الأفراد نحو تنظيم مستوى الخصوبة، وإقبالاً على استعمال وسائل تنظيم الأسرة، خاصة مع عدم وجود قيود على استعمال وسائل تنظيم وتحديد النسل في ليبيا، أو استيرادها أو توزيعها وذلك التغير في الواقع لم يكن جراء سياسات مقصودة ومخطط لها من قبل الدولة.

وعلى الرغم من انخفاض معدل نمو السكان من تسعينات القرن الماضي إلا أن معدلات الخصوبة لازالت أعلى من معدلات الوفيات، ومن تم فان السكان الليبيين لازالوا في حال نمو، وإن كان أقل مما كان عليه في العقود السابقة من القرن العشرين(الشريف، 2018 ، ص 55)، وقد يكون هذا تفسيراً لبلوغ المعدل 2.2 عام 2020م، في حال دقة تلك الاحصائية .

- ثالثاً : ملامح التركيبة الاجتماعية للمجتمع الليبي .

يتكون سكان ليبيا في الأساس من خليط متداخل من العرقيات من قبائل وعائلات من العرب والأمازيغ والتبو والطوارق والشركس وغيرها (الكوت ،2018م، ص95)، ويمكن تصنيف المجتمع الليبي ضمن فئة المجتمعات التي تنخفض فيها عناصر الاختلاف بين مكوناته الاجتماعية. فالأغلبية العظمى عرب ومسلمون على مذهب الإمام مالك، و يتكلمون اللغة العربية التي تعد اللغة الرسمية في البلاد، وعدد

قليل منهم يتكلم البربرية ولغة الطوارق في حين أن الجماعات التي تحمل بعض الصفات الخاصة محدودة (الأمازيغ والطوارق والتبو)، ونسبتها بين السكان صغيرة.

ويقوم النظام الاجتماعي في ليبيا على ركيزة هامة هي القبيلة التي تعد عنصراً أساسياً ومكون اجتماعي رئيسي في المجتمع الليبي، فهي أساس بناؤه وعلة حراكه ووحدته وفرقته، حيث يتكون النسيج الليبي من عدة قبائل لعبت دوراً محورياً في تاريخ ليبيا، وفي الحياة الاجتماعية بصفة أساسية، وقد تشكل النسيج الاجتماعي نتيجة تعايش عدة قبائل متصاهره ومتآلفة.

ويشكل النسق القرابي دوراً اساسياً في تنمية العلاقات بين الاجتماعية بين الأفراد في المجتمع، ويزيد من قوة الترابط الاجتماعي، كما أن العلاقات الاجتماعية في الغالب تأخذ الطابع الأخلاقي وليس القانوني، (الهريشي، 2017م ص 126).

وبرغم التجانس والتناغم بين المكونات الاجتماعية الليبية، الا ان متغيرات عديدة باتت تشكل شروخاً في المجتمع على صعيد الاسر والقبائل اخرى، وتعمل على تشظي النسيج المجتمعي الليبي، وتحول دون تشكيل فضاء عام للاندماج الوطني، سانحة المجال لبعض ملامح الجهوية، والانتماءات العرقية والقبلية، بأن تطفو على السطح لاسيما مع تزايد موجات النزوح نتيجة تصاعد الصراعات والنزاعات الداخلية .

– رابعاً : التغير القيمي في المجتمع الليبي .

تعرف القيم بأنها الحكم الذي يصدره الفرد على موضوع ما، مستنداً إلى مجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يوجد فيه، وهي أحكام اجتماعية خارجية عن الشخص أو مجرد أتفاق اجتماعي على ان نتصرف بشكل معين لفظياً وأدائياً، (العماري، 2015م، ص108)، ويعد النظام القيمي في واقع الأمر الأساس في توجيه سلوكيات الافراد وتصرفاتهم، واختياراتهم في أي مجتمع، بل انه يحفظ للمجتمع هويته ويضمن استمراريته وبقاؤه ويميزه عن غيره من المجتمعات، وما يزيد من أهميته لأي مجتمع كونه يحافظ على بناء مجتمع خال من السلوكيات السلبية مع انفتاح المجتمع وتقاربه من غيره من المجتمعات.

ولاشك بأن المنظومة القيمية تتأثر بالتغيرات والتطورات التي تعصف بجل المجتمعات، وتترك بصماتها على بنيته وأنظمته المتباينة، وبالمستجدات العالمية الناتجة عن التقدم المتسارع في كافة المجالات، كما أنها لم تسلم من تأثيرات التحديث وما صاحبه من تحولات اجتماعية واقتصادية في كافة الأصعدة،

فالتحولات المهولة التي حدثت في القيم والتي تثير الدهشة والاستغراب والتي تعكسها بشكل واضح الفجوة السلوكية والذهنية التي تفصل بين الأجيال، هي انعكاس للتحولات التي داهمت المجتمع، (بيلا، 2001م ، ص 370).

وفي ليبيا فأن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع نتيجة عمليات التحديث وآلياته المتمثلة في التعليم ووسائل الاعلام وغيرها، قد طالت أغلب الانظمة والمؤسسات في المجتمع، وأثرت على كافة البنى والمعايير والعلائق الاجتماعية، وعملت على احداث أنماطا من التغيرات على صعيد الأسرة ونمط القوة بها والعلاقات بين الافراد وانماط التفاعل والمكانات والادوار وأحدثت تغيرات في منظومة القيم التقليدية، وأبرزت قيماً جديدة شكلت مع الأولى خليطاً ثقافياً مميزاً.

وقد عملت المنظومات الثقافية التقليدية في فترات طويلة على التأثير في المعطى الديموغرافي، ورسم مساراته من خلال منظومة القيم التي تدعو إلى الزواج المبكر، وتشجع على الانجاب، وزيادة عدد الأطفال، وتحدد مكانة المرأة بأنجابها للأطفال وبخدمة زوجها والقيام بالواجبات المنزلية، ألا أن الأمر تغير بدخول المجتمع الليبي مرحلة التحديث،حيث اختفت قيم وحلت محلها أخرى، في حين صمدت قيم أخرى أمام تلك التغيرات كقيم الشرف والجماعة، وبرزت قيم جديدة كالمساواة بين الجنسين، وتنظيم الأسرة، كما ارتفعت تلك المتعلقة بالتعليم وتعليم الإناث تحديدا، الأمر الذي انعكس على عملية التنشئة الاجتماعية والأساليب المتبعة بها وصارت العديد من الأسر تعطي أهمية لضرورة السعي لمواصلة أبنائها التعليم سواء داخل ليبيا أم خارجها(العباسي،2015م، ص 125).

وقد استحدثت قيم كقيم الطموح الشخصي والاستقلالية وغيرها، وضعفت قيم أخرى لها امتداداتها الواضحة والمتأصلة والمتأتية من الثقافة التقليدية الداعمة للخضوع لسلطة العائلة الممتدة وللسلطة الأبوية، وحدث تحول في العلاقات بين الجنسين وفي القرار داخل الأسرة، وانفصال اقتصادي بين الفرد والأسرة (العباسي، 2015م، ص 120)، كما حدث تحول ملحوظ في الأدوار والمكانات والعلاقات بين الأفراد في المجتمع، وفي وضعية المرأة بشكل كون اتجاهاً اجتماعياً في ليبيا يسمح بعمل المرأة ويشجع عليه، وتغيرت بذلك مكانة المرأة من التقليدية المتمثلة في الإنجاب، والذي حددته ظروف وآليات التعليم المتخلفة آنذاك، وضيق مساحات الخيار أمام المرأة إلى مكانة حديثة ترتكز على التعليم والعمل والمساهمة في تنمية المجتمع، وفي قرارات الأسرة وميزانيتها.

– خامساً : الآثار الاجتماعية الناجمة عن السياقات الديموغرافية في ليبيا .

إن التغيرات الديموغرافية وتأثيراتها الاجتماعية على الدولة الليبية تتجلى من خلال عناصر النمو الديموغرافي الثلاث المواليد والوفيات والهجرة، وتتمثل في الآثار التي يمكن أن تلحق بالحماية المجتمعية من قبيل الرعاية الصحية ونظم المعاشات التقاعدية، وتولد ضغوطاً على المؤسسات القائمة بها، كما تنعكس آثارها على منظومة القيم الثقافية المجتمعية وغير ذلك.

1 – الخصوبة :

تعد الخصوبة ومن المتغيرات المحددة للتغير السكاني، وأبرز وأهم العوامل الديموغرافية المؤثرة في معدلات النمو الديموغرافي، بل هي في أغلب الحالات المقرر الأول للنمو السكاني، خاصة مع الانخفاض الواسع النطاق لمعدل الوفيات في العالم، إذ أصبح تحليل إنجاب الأطفال وتكوين الأسرة أكثر هيمنة في الدراسات السكانية، مقارنة بالسابق، ويعبر عنها بعدد المواليد الأحياء.

وقد كانت الخصوبة مرتفعة في ليبيا ما قبل السبعينيات نتيجة لتعويض أعداد الوفيات من الأطفال، ولعدة عوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية شكلت في مجموعها السمات الخاصة بالمجتمع الليبي كمعدل زواج الإناث وضعف مشاركة المرأة في قوة العمل وانخفاض الوعي وارتفاع معدلات الأمية وعدم توافر وسائل تنظيم الأسرة ولاسيما الحديثة منها كما كان البعض غير متقبل لفكرة استعمال تلك الوسائل، ثم أضحت معدلات الخصوبة في ليبيا تميل إلى الانكماش والانخفاض بفعل عوامل عديدة منها ما يتعلق بالظروف المجتمعية، وأخرى تتصل بتوجهات الأفراد وقيمهم.(العباسي، 2015م، ص 122).

وقد شهد معدل الخصوبة الإجمالي في ليبيا أيضاً انخفاضاً ملحوظاً من 7.37 ولادات لكل امرأة في عام 1960 إلى 4.96 في عام 1990 ثم إلى 2.85 عام 2000 وانخفض إلى 2.46 ولادات لكل امرأة في عام2021، كما هو موضح بالشكل رقم (3). وهي معدلات منخفضة بشكل كبير ومُقلقة في ذات الوقت.

الشكل رقم (3) معدل الخصوبة الإجمالي (عدد الولادات لكل امرأة) في ليبيا خلال الفترة من 2000 إلى2021

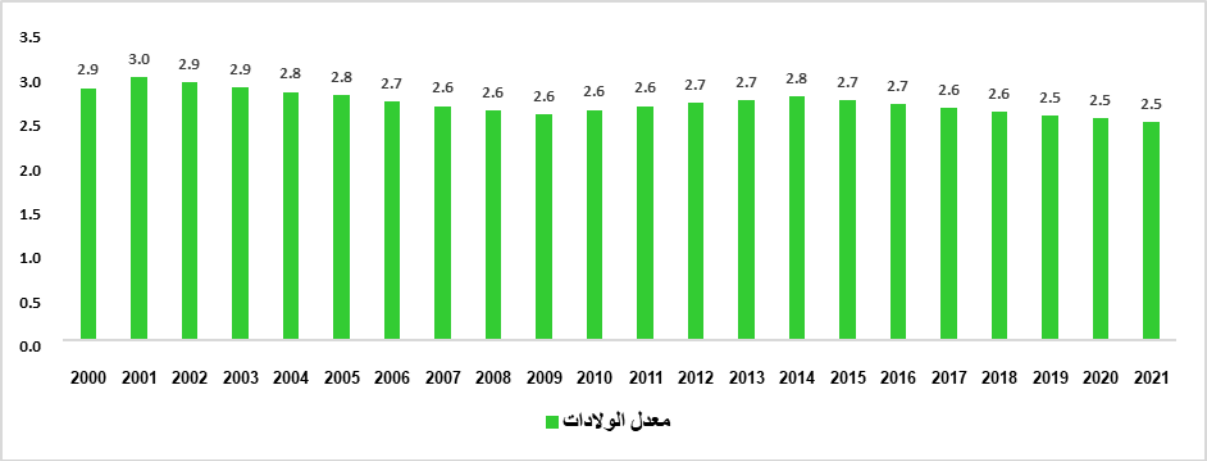

المصدر : البنك الدولي .

إن انخفاض معدلات الخصوبة في ليبيا تعد تحولاً ديموغرافيا باتجاه أن يصل معدل النمو السكاني إلى مستوى منخفض، وبحسب توقعات الأمم المتحدة لعام 2002م لوتيرة انخفاض الخصوبة بين الدول العربية وصولا إلى تحقيق مستوى الإحلال(*)، فإن ليبيا تعد من الدول ذات المسار المعتدل والتي ستحقق مستوى الإحلال في الفترة من 2015 – 2025م أسوة بدول كالمغرب والكويت، (قطيطات، 2007م ، ص 409).

ويرى البعض أن هناك ظاهرة أخرى تتزامن مع انخفاض الخصوبة وهي ارتفاع توقع الحياة الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع نسبة وعدد كبار السن في المجتمع ما يؤدي إلى زيادة العبء على القاعدة السكانية المنتجة وانخفاض اعداد المشاركين في تمويل صناديق التأمينات الاجتماعية في تلك الدول (زهري، 2023م، ص2).

ولعل الاثار الاجتماعية لمجتمعات الشيخوخة تضع تلك البلدان أمام خيار يتمثل في ضرورة ضمان حياة اجتماعية مناسبة للمسنين من خلال توفير دور الرعاية الاجتماعية ووضع البرامج الرامية إلى ادماجهم في الحياة الاجتماعية (زهري، 2023م، ص5).

إذاً انخفاض الخصوبة في ليبيا وبالتالي المواليد سيؤدي إلى تقلص حجم السكان ونسبة السكان في سن الطفولة، وسيزيد من حجم قوة العمل، ويؤدي إلى شيخوخة السكان ويشكل ضغطاً على الخدمات، وسيتعين على ليبيا التعامل مع عدد أقل من السكان يتسم بزيادة عدد المسنين، وأن تتوصل إلى كيفية

العناية بالعدد المتزايد من المسنين مع وجود عدد أقل من الشباب للعمل.. وقد ينتهي الأمر إلى جذب الشباب للعمل من دول أخرى.

2 – الوفيات :

وتعد الوفيات بوصفها حدث حيوي حتمي احدى عناصر الغير الديموغرافي الثلاثة ، والتي يمكن أن تتفاعل مع معادلة النمو الديموغرافي في اتجاهين متناقضين، إذ تمثل العنصر السالب في تلك المعادلة لكون الموت يفضى إلى نقص في عدد السكان، والعنصر الموجب اذ تمكن الانسان من السيطرة على الأسباب المقضية إلى الوفاة كعلاج الأمراض المعدية والفتاكة، (كرادشة، 2009م، ص 140) وسواء كانت الوفيات أم جراء أحداث غير طبيعية كالنزاعات والأوبئة والكوارث، فأنها تحمل تأثيرات اجتماعية تختلف باختلاف طبيعة الوفيات وحجمها وسياقها .

وقد رافق التغير في معدلات الخصوبة في ليبيا تغيراً في عنصر الوفيات الذي يعد المحدد الثاني للنمو السكاني، وقد شهدت معدلات الوفيات انخفاضاً ملحوظاً منذ بداية التسعينات نتيجة تقدم وانتشار الخدمات الطبية والتحسينات الغذائية، ثم أخذ يميل نحو الارتفاع بشكل بسيط، ويتوقع محللون أن المعدل سيزداد تدريجياً نتيجة التغير في التركيب العمري للسكان، اذ ستشهد نسبة كبار السن (65+) ارتفاعاً ملحوظاً.

ولاشك أن الاشتباكات والمواجهات المسلحة التي حدثت بين الحين والآخر في مختلف المدن الليبية قد أدت إلى وفاة وفقدان عشرات الآلاف من الشباب، ناهيك عما خلفته تلك النزاعات من المصابين ومبثوري الأطراف والمعاقين الذين بلغت نسبتهم 5.7% في الفئة العمرية (15–64) (التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية،2018،208)، وهؤلاء سيدخلون ضمن الفئات التي تتطلب خدمات التضامن الاجتماعي، وستزيد بذلك نسبة الاعالة في السكان .كما ستتأثر البناءات المجتمعية كالأسرة جراء غياب أو فقدان المعيل، وستتعاظم نسب النساء الأرامل الآتي سيقع عليهن عبئ اعالة أسرهن وتربية الأبناء .

من جانب آخر فقد تعرضت ليبيا في مارس 2020م إلى فايروس كوفيد 19، الذي ظهر في البداية بشكل بطء، ثم ازداد شراسة وانتشاراً بمرور الوقت، وأدى إلى وفاة العديد من السكان قدر عددهم حسب احصائيات المركز الوطني لمكافحة الامراض ب (6437) حالة، (المركز الوطني لمكافحة الامراض، 2022م)، كما شهدت ليبيا في العام المنصرم أحداثاً كارثية تمتثل في اعصار دانيال الذي ضرب

مناطق من شرق البلاد، وأفضى إلى أعداد من القتلى والمفقودين قدر عددهم حسب تصريح وزارة الصحة بشرق البلاد 3845 حالة (تصريح وزارة الصحة بتاريخ 24-9-2023م)، في حين أكدت منظمة الصحة العالمية أن العدد بلغ 4333 حالة، أو ما يزيد، ورغم التضارب الواضح في احصائيات ضحايا الاعصار، أن تلك الأعداد من الوفيات ستؤثر على معدل النمو السكاني مستقبلاً .

إن تأثير عامل الوفيات لا يتجلى في تغير حجم السكان، إنما في تركيبهم وبالأخص التركيب العمري، إذ سيقود إلى تزايد الشريحة العمرية كبار السن بوثيرة أسرع من باقي الفئات العمرية، وأن هذه المعطيات ستقود حتماً إلى شيخوخة الهرم السكاني وسيكون لذلك الأمر بعداً اجتماعياً آخراً مرتبطاً بالضمان الاجتماعي، لأنه إذا كثرت نسبة المتقاعدين فيجب أن توازيها نسبة الفئة النشيطة حتى تعوض بدخلها الضمان الاجتماعي، ذلك أن حدوث نقص في عدد السكان النشيطين لن يكون دخلهم كاف من أجل تغطية الضمان الاجتماعي للسكان المتقاعدين.

3- تأثيرات التحركات السكانية .

عرفت المجتمعات البشرية ظاهرة الهجرة منذ أزمنة بعيدة، حيث ينتقل الافراد داخل موطنهم أو يرتحلون إلى أماكن أخرى سعياً وراء للرزق، وبحثاً عن الاستقرار والبحث عن معايير حياتية أفضل، وبقدر ما يري البعض بدا من اللجوء إلى الهجرة من المجتمعات ذات الفائض السكاني إلى مجتمعات العجز السكاني، وانها من العوامل الهامة التي تسهم في تنمية الازدهار الاقتصادي للبلدان المضيفة وفي عمليات التنمية الشاملة، يرى آخرون أنها تسهم في احداث تغيرات بارزة في المجتمعات.

أ- الهجرة الداخلية:

ينتقل الأفراد من منطقة إلى أخري بحثاً عن فرص العمل وسعياً للحصول على خدمات أفضل أو بسبب النزوح، ولا شك بأن ذلك يشكل ضغطاً على الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم والاسكان، ويحدث تغييراً في التكوين الديموغرافي في المجتمع.

وفي ليبيا تؤدي فجوات التنمية وبطء النمو الاقتصادي في ليبيا، إلى التحرك السكاني تجاه مراكز الثقل السكاني التي تقع على الشريط الساحلي في الشمال الليبي، والتي تزخر بالإمكانيات وتتوافر فيها مقومات وأساليب الحياة، ولعل أبرزها تيار الهجرة المتواصل من مدن الجنوب نحو طرابلس، والذي سيخلف فجوة سكانية في تلك المناطق، يسهل استغلالها من قبل المجموعات التي تتسلل إلى ليبيا، بشكل يهدد الأمن المجتمعي والتنموي في ليبيا.

وفي السياق تؤكد الدراسات السوسيولوجية بأن التغيرات التي تحدث مع التحركات السكانية كالهجرة الداخلية نحو المدن، أو في أحد الجوانب السكانية والايكولوجية، لابد وأن تنعكس على نظام الأسرة وبناءها، حيث تقلص حجم الاسرة، وتؤدي إلى تراجع الشعور بالضغوط التقليدية، وزيادة مساحات الحرية في التصرف (الربيعي،2020م، ص 179)، في حين تشهد المناطق الحضرية تزايد عمليات البناء العشوائي، وتكون عرضة لبروز مجموعة من المشاكل والأوبئة الاجتماعية كالتفكك الأسري والبطالة واستعمال المخدرات والإجرام والتطرف الفكري والديني، (التير، 1995م، ص 54)، كما يتبعه تحول في العلاقات والبنى الاجتماعية بين السكان.

ب- الحركات السكانية القسرية:

تترك الحركات السكانية القسرية كالنزوح تداعيات اجتماعية جلية، كتعريض التنظيم الاجتماعي للتشتت وتفكيك النسيج الاجتماعي، واضعاف الروابط الاجتماعية بين الافراد، نتيجة التآكل في صعيد العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وتخلق فجوة في النسيج الاجتماعي بين الأطراف المتنازعة، كذلك تفضي إلى بث القيم الاجتماعية التي تدعو إلى الانقسام والفرقة، وقد أدت تلك موجات النزوح المستمرة جراء الصراعات إلى احداث تغيرات كبيرة في حجم السكان وتركيبتهم الديموغرافية (الامم المتحدة، 2022م، ص 20).

ومن ناحية موازية فان عوالم التهجير والنزوح، لاسيما الخارجي منه، طالما تكون العلة في حرمان الأفراد من العمل واحداث تغيرات واختلالات في العلاقات والروابط الاجتماعية، وخلق تحديات تتعلق بالاندماج الفكري في المجتمع، وبوادر تخلخل اجتماعي وثقافي ناشئ عن اختلافات ثقافية وقيمية بين المجتمع الليبي والمجتمعات التي لجاء إليها، وتطال تأثيراته الفئات الهشة في المجتمع.

وديموغرافيا فان تلك الإزاحات السكانية كحركات التهجير والنزوح يمكن أن تحدث تغيرات ديموغرافية بارزة في المجتمع الليبي، وتؤثر في معدلات الزواج وفرصه، وتؤدي لاختلاف نسب الذكور عن الاناث وتزيد من التحديات المتعلقة بشيخوخة السكان والخدمات المقدمة لهم (العباسي وآخرون، 2021م، ص 631) .

ولا يستغرب أن الحركات السكانية، وفرت فرصاً للتواصل والاختلاط بمجتمعات أخرى، وحتى الزواج الخارجي، الذي خلف في غالب الأمر صعوبات ومشكلات لا حصر لها، تأتي في مقدمتها النظرة المجتمعية الدونية للمتزوجات من أجانب ولأبنائهن، واحتمالات تعرضهن للطلاق أو هروب الزوج

وتنصله من حقوق الابناء، وأخرى تتعلق بتربية وتنشئة الأبناء، واختلاف الثقافات العادات والتقاليد بين الزوجين الذي يؤدي لتباين نمط التربية.

ولا يمكن في واقع الامر تجاهل الدور القبلي في تصعيد حدة تلك الصعوبات، حيث تعتبر المرأة التي تتزوج من أجنبي، وكأنها انسلخت عن قبيلتها، وبالتالي فأنها تحرم من حقوقها في الميراث، وقد يصل الامر إلى الاعتداء عليها واجبارها على مغادرة القبيلة، (المرصد الأورومتوسطي لحقوق الانسان، 2019م، ص 16).

ناهيك عن أن المتزوجات من أجانب يجدن صعوبة أيضا في اتمام الاجراءات الادارية والحصول على المستندات الثبوتية كالجوازات والبطاقات، وإلى وقت قريب لم يكن من حق أبناء المتزوجة من أجنبي الحصول على الجنسية الليبية، إنما يعاملون كأجانب، ويحرمون من مجانية التعليم والرعاية الصحية والحق في تملك العقارات وما يزيد الأمر تعقيداً هو عدم وجود نصوص قانونية تكفلها ولأطفالها الحماية.

إن تنامي هذه الظاهرة يمكن أن يلقي بظلال تأثيراته على متوسط معدلات المواليد في ليبيا، ويبرز تداعيات على الجانب الاقتصادي كملكية المسكن وغيره، ويتوقع أن يشكل الزواج الخارجي تهديداً صريحًا للهوية الوطنية والأمن القومي وتهديداً للقيم الدينية، وهذا ما حذا بدار الافتاء إلى الدعوة لوضع قيود صارمة على هذا النمط من الزواج، لاسيما بعد ثبوت وجود حالات تقوم بالدعوة إلى الالحاد والمسيحية، والتشيع.

ج- تيارات الهجرة غير الشرعية.

تعد الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية من أهم المسائل والقضايا التي تشغل المجتمعات وتؤرقها كونها ظاهرة متعددة الأبعاد والنتائج، حيث تشكل تهديداً للدول وتمس بخصوصياتها، وهي لا تعدو كونها الرحيل من بلد إلى آخر بشكل يخرق القوانين في بلد المقصد، وقد تزايدت تيارات الهجرة غير الشرعية في العديد من الدول، وتعد ليبيا وجهة للعديد من المهاجرين غير الشرعيين، الباحثين عن فرص عمل أو فراراً من الصراع والارهاب، باعتبارها منطقة عبور نحو أوروبا، مستغلين ظروف عدم الاستقرار وضعف الرقابة الحدودية على المنافذ.

وبرغم عدم دقة الاحصاءات المتوفرة حول الظاهرة ، إلا أن الأمر المنطقي هو القول بتزايد موجات الهجرة الوافدة إلى ليبيا، لاسيما هجرة الأفارقة التي شهدت تنامي في ظل الظروف والصراعات السياسية والامنية غير المستقرة وما صاحبها من اندلاع للنزاعات المسلحة والأمنية الراهنة وضعف الرقابة

الحدودية، حيث يتوافد هؤلاء المهاجرون إلى ليبيا عبر ممرات رئيسية إما من الجزائر والذي تسيطر عليه قبائل الطوارق، أو من المسار الذي يربط النيجر بجنوب ليبيا ،في حين يدخل بعضهم من المسار الذي يربط السودان بالكفرة، ويعد المسلك الثاني من اكثر المسارات لعبور المهاجرين إلى الاراضي الليبية(قنبيج، أبوفلغة،2022، ص 26).

وتبرز احصائيات منظمة الهجرة الدولية أن موجات الهجرة غير الشرعية في تزايد مستمر وأن مجموع من توافدوا على ليبيا من جنوب الصحراء وآسيا والشرق الأوسط ومن شمال أفريقيا حوالى 679.974 مهاجراً حسب الجولة 43 (شهري يوليو وأغسطس) لعام 2022م، بعد أن كانت 647.782 مهاجراً حسب الجولة 41 في شهري فبراير وأبريل من نفس العام، (قنبيج، أبوفلغة، 2022، ص27) .

ويتوقع أن تلك الموجات المتلاحقة من التحركات السكانية ستؤثر في المناخي الديموغرافية والاجتماعية والثقافية، وتهدد المكون الديموغرافي الليبي وتحدث اختلالات ديموغرافية في أحد أبعاد التركيب السكاني، كمعدلات الانجاب و نسبة الذكور إلى الاناث، أو إلى تناقص نسبة المواطنين مقارنة بالوافدين أو تقارب النسبتين مثلاً، كما ستثقل كاهل الدولة الليبية وترفع من كلفة مكافحتها والتعامل مع المهاجرين، فضلاً عن كونها ستزيد من الطلب على الخدمات والسلع، وتسهم في نقل الأمراض السارية والمعدية إلى الأفراد، لاسيما أن العديد من هؤلاء يفتقرون إلى شهادات صحية .

ويخشى أن تشكل خطراً على الوضع الأمني، وتسهم في انتشار طائفة من السلوكيات غير القانونية كالعنف والجرائم، وتكون العلة في تزايد نسب أنماط أخرى من تلك الأفعال كالمخدرات والسرقات والتهريب والسحر، وتعمل على واستدخال قيم جديدة قد تناقض القيم المتأصلة في الثقافة الليبية، وتترك بصمات جلية علي الواقع الثقافي وأنماط التفكير والسلوكيات، سيما مع بروز ظاهرة خدم المنازل في ليبيا مؤخراً، وقيام العائلات باستجلاب خادمات من دول افريقية كالنيجر وتشاد وهؤلاء يحملن ثقافات وايديولوجيات وقيم قد لا تتفق مع مجتمعنا، ويجلبن خليطاً متبايناً قد يمتزج مع الاطار الثقافي المحلي، ما قد يتسبب في تفكك ذلك الاطار ويؤثر في القيم والعادات الدينية والعقائدية.

سادساً: مآلات التغير في المكون الديموغرافي الليبي.

اذاً عدد السكان في ليبيا يزداد بمعدل متناقص، ومعدلات الزيادة الطبيعية فيها منخفضة، مقارنة بدول الجوار التي تفوقها من حيث الكثافة السكانية، وتقل عنها دخلاً وامكانيات اقتصادية. ويتوقع أن يصل عدد سكان ليبيا 9.8مليون نسمة عام 2050م، وفقاً للتقديرات الدولية، وسيتطور بمعدل نمو سنوي يلغ

1.1، فيما يرتفع معدل نمو الدول المجاورة عن هذا المعدل (التقرير الوطني الأول لحالة السكان في ليبيا، 2010م، ص20)، وبذلك تمثل ليبيا فراغ سكاني ومنظفة جذب لدول الجوار، كما إن انخفاض معدلات المواليد سيعمل في المستقبل على انقلاب هرم أعمار السكان وتزايد شريحة كبار السن، ما ينذر بشيخوخة السكان والذي يعنى الحاجة إلى رعاية مسنين وارتفاع معدلات الاعالة، والضغط على صندوق الضمان الاجتماعي وقطاع الصحة في البلاد.

ويخشى المحللون أن يشهد النمو السكاني في ليبيا انخفاضاً تدريجياً خلال السنوات القادمة ،وذلك بتأثير عوامل كاستمرار الانخفاض التدريجي في معدلات الخصوبة، ما يعني أن البلاد على أعتاب أزمة ومشكلة ديموغرافية ستترك تداعيات على كافة الأصعدة ، فتراجع معدل نمو السكان وتناقص الكثافة السكانية، وكبر مساحة البلاد وتمتعها بوفرة في الموارد الاقتصادية كالنفط والغاز، وبموقع جغرافي هام ،مقارنة بدول الجوار التي يرتفع معدل نمو سكانها وتفتقر إلى الامكانيات والموارد، ما سيجعل من ليبيا مركز جذب ومنطقة فراغ سكاني، يسهل ملؤه من قبل دول الجوار. بيد أن خبراء يحذرون معضلات اجتماعية كبيرة مازالت تواجه ليبيا جراء هذه الوضعية الديموغرافية والتي تتزامن مع اخفاقات الدولة في تحقيق الاستقرار السياسي والامني في خطوة نحو التقدم في تحقيق المتطلبات التنموية.

ووفقاً لنظرية التحول الديموغرافي فان المجتمعات عادة ما تمر بمراحل أساسية للنمو السكاني، تسود الأولى منها معدلات مواليد مرتفعة استجابة لمعدلات الوفيات المرتفعة، وهذه المرحلة مرت بها ليبيا فترة الستينات ،في حين تشهد معدلات الوفيات انخفاضاً مع بقاء معدلات المواليد مرتفعة، وقد استمرت هذه المرحلة من منتصف الستينات وحتى ثمانينات العقد المنصرم، في حين حدث انخفاض في معدلات المواليد بمستوى أقل من معدلات الوفيات، الأمر الذي عمل على تناقص معدل النمو السكاني(التقرير الوطني الأول لحالة السكان في ليبيا 2010 م، 23-24).

اذاً التحول الديموغرافي الذي تمر به ليبيا والذي يتصف بانخفاض معدل الخصوبة السكانية، والنمو السكاني البطيء يمثل المرحلة الثالثة من مراحل التحول الديموغرافي التي تشهدها اغلب المجتمعات، له اثار عميقة في الدولة وتبدو أبرز اثاره في الضغط على الخدمات لاسيما خدمات الضمان الاجتماعي والخدمات الصحية لكبار السن، وخلق فراغ سكاني يمكن استغلاله من دول الجوار، والتأثير على نسق القيم المجتمعية.

ونظراً لغياب السياسات السكانية الرشيدة في ليبيا لتوجه وتعديل مسارات النمو السكاني، فقد تتعاظم آثار ذلك التحول في المستقبل، ويخشى أن يصل المجتمع الليبي إلى المرحلة الرابعة من مراحل التحول الديموغرافي التي تستمر فيها معدلات المواليد في الهبوط إلى أن تصل إلى قيم تقترب أو تسأوي معدلات الوفيات (الحد الأقصى للسكان).

سابعاً: آليات الاستجابة للتغيرات الديموغرافية...

برغم تبدل ملامح التغير الرقمي في سكان ليبيا، وتغير الواقع البيئي والثقافي المحيط بهم، حيث ارتفع عدد السكان من 5.298.152عام 2006م إلى ما قدر بنحو 6.931.061 نسمة عام 2020م وارتفع معدل النمو السكاني بشكل بسيط وبطئ، عام 2020م ليصل إلى 2.2، إلا أن معدل النمو في تباطؤ رغم الزيادة الطفيفة في عدد السكان، ومع التراجع الحاصل في نسبة النمو الديموغرافي فقد لا يصل تعداد الليبيين في العشرية المقبلة إلى ما هو متوقع، بل يمكن أن تنتفي تأثيراتها مستقبلا، وتبقى الوضعية الديموغرافية مهددة بالتناقص في معدل النمو، ويظل لزاماً على المختصين وهيئات الدولة التدخل وصياغة واقتراح سياسة واقعية لعلاج المشكل الديموغرافي.

- تبني استراتيجيات وطنية شاملة للسكان تهدف إلى توجيه النمو السكاني بشكل يتناسب مع موارد الدولة، وتعالج التحديات الناجمة عن التغير الديموغرافي وتستثمر فرصه الايجابية.
- ايجاد آلية تمكن من رسم سياسات تنموية تراعي في مكوناتها المعطى الديموغرافي وتسعى لتحقيق المواءمة بين الظروف الحالية ومتطلبات التنمية المستدامة.
- الدعوة إلى المصالحة الوطنية وتشر ثقافة التسامح بين الاطراف لتجنب الصراعات السياسية والمناطقية.
- نشر الوعي المجتمعي بمفهوم المواطنة والاندماج الاجتماعي، واستغلال المنصات الرقمية في ترسيخ الهوية الثقافية المجتمعية.
- انطلاقا من القناعات المشكلة عبر دراسات عميقة للواقع الديموغرافي الليبي بات من الضروري نهج سياسة نشيطة للتنمية الحضرية المتوازنة وتوزيع جيد وعادل للاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية، لتقليل الفوارق بين المدن الليبية.

– في ظل الظروف المجتمعية الحالية، وهذا المزيج المعقد من الضغوطات والتحديات، وما يشهده المجتمع من انقسام سياسي، وارباك وتعثر العملية التنموية، والنمو السكاني المتباطئ والنتائج المتمخضة عنه والتي لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عنها، فان المشكلة الأكثر احاحاً تحقيق الاستقرار السياسي المجتمعي، وتقليل الانقسامات السياسية في خطوة لتحقيق الأهداف القادمة.

– الادارة الفاعلة لملف الهجرة غير الشرعية، والعمل على ترشيد استقدام العمالة التي ستسهم في اعادة الاعمار في البلاد، ووضع قوانين وفرض قيود على حركتها واعادة هيكلتها كيلا تشكل عبئاً على الدولة، اضافة إلى تفعيل خطط التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

– تشجيع النمو السكاني، ومكافأة الأسر المنجبة .

الخاتمة:

خرجت الدراسة في محورها الاجتماعي بنتيجة مفادها بأن ليبيا تشهد انخفاضاً في معدل النمو السكاني جراء انخفاض معدلات الخصوبة، وأن عامل الهجرة مهم في العملية الديموغرافية، وتناولت مشكلة الفراغ السكاني في الجنوب الليبي وما يشكله من تهديد على كافة الأصعدة.

ومن جانب آخر فقد تمخض عن الدراسة أن الهجرة نحو المدن أدت إلى تنامي مشكلة السكن، وأحدثت تحولات في البنى والعلائق الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وأن التغيرات السكانية أدت إلى اضطرابات العلاقات الاجتماعية والتأثير على نسق القيم المجتمعية، كما أن الهجرة الداخلية تترك آثاراً اجتماعية تتمثل تغير حجم السكان وتركيبهم النوعي، كما تعمل على تفكيك الروابط الاجتماعية وبروز المشاكل الاجتماعية.

وهو ما أكدته النظرية البنائية الوظيفية من أن المجتمع عبارة عن نسق كلي يتكون من عدة وحدات وأن التغير في جزء سيؤثر في الأجزاء الأخرى وفي المجتمع ككل حيث يتركز اهتمام الوظيفية حول تفسير وتحليل كل جزء في المجتمع وابراز الطريقة التي تترابط عن طريقها الأجزاء بعضها البعض، ولهذا يكون عمل التحليل الوظيفي هو تفسير هذه الاجزاء والعلاقات بينها، فضلا عن العلاقة بين الأجزاء والكل .ومن منظور وظيفي فان أي تغير يمس معطيات الواقع الديموغرافي من حيث الخصائص الكمية والنوعية ومعدلات النمو وأعداد السكان، سينعكس حتماً على الجوانب المختلفة في المجتمع، لاسيما الاجتماعية منها والمتمثلة في منظومة القيم والثقافة وأنماط السلوك في المجتمع .

المراجع:

* مستوى الاحلال هو مستوى الخصوبة الذي عنده يكون لدى جيل من النساء عدد من البنات في المتوسط يكفي ليحل محلهن.

أولاً: الكتب:

1. قنيبيج عبد الفتاح؛ محمد أبوفلغة، 2022، الهجرة غير الشرعية وآثارها على الامن الوطني الليبي، دراسة غير منشورة.
2. الشريف على، 2018، السكان والتعليم والقوى العاملة في ليبيا من سنة 1954-2016، ط2، طرابلس: الجامعة المغاربية.
3. الربيعي فضل، 2001، التغير الاجتماعي مقدمة في المفهوم والنظرية، بغداد: بيت الحكمة.
4. بيلا محمد، ربيع 2001، التحديث وتحولات القيم، سلسلة الندوات، الرباط: مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية.
5. التبر مصطفى عمر، يونيو 1995، اتجاهات التحضر في المجتمع العربي، المؤسسة العربية للنشر والإيداع، ص،54.
6. كرادشة منير، 2009، علم السكان، الديموغرافيا الاجتماعية ، اربد: عالم الكتب الحديث.

ثانياً : الرسائل العلمية :

7. العباسي حميدة، 2015، المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في السلوك الانجابي للأسرة الليبية، دراسة على عينة من الأسر بمدينة طرابلس، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الآداب جامعة عين شمس.

ثالثاً: الدوريات والمقالات:

8. الكوت البشير، 2018، الدور السياسي للقبيلة في ليبيا، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 17.
9. الهريشي سالم، يوليو 2017، المكونات الاجتماعية للمجتمع الليبي، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد الأول.

رابعاً: المؤتمرات:

10. قطيطات أحمد، 12-13 نوفمبر 2007م، الهيئة الديموغرافية في الوطن العربي، المؤتمر الإحصائي العربي الأول، عمان.

11. العباسي حميدة؛ وآخرون، نحو فهم لظاهرة النزوح وسبل المعالجة، مؤتمر الهجرة واللجوء بالمنطقة العربية، 26-27 ديسمبر 2021، (الواقع- التحديات – الحلول)، اليمن –صنعاء.

خامساً: التقارير والنشرات:

12. التقرير الوطني الأول لحالة السكان في ليبيا، 2010، المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي.
13. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 2022، المجتمع العربي الاتجاهات الديموغرافية والاجتماعية.
14. المركز الوطني لمكافحة الامراض، 2022، الوضع الوبائي لفيروس كورونا.
15. الهيئة العامة للمعلومات، 2018، التقرير الوطني الخامس للتنمية البشرية، تحديات التنمية في ليبيا.
16. الهيئة الوطنية للإحصاء والتعداد، (1973، 1984، 1995، 2006)، النتائج النهائية للتعدادات العامة للسكان للسنوات
17. الهيئة الوطنية للإحصاء والتعداد، 2012، المسح الوطني للسكان.
18. ايمن زهري، التحول الديموغرافي وتحديات مجتمعات الشيخوخة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء مصر.
19. بيان وزارة الصحة العالمية، 16 سبتمبر 2023، حول ضحايا اعصار دانيال.
20. www.bsc.ly – البنك الدولي